

Audited/ تقرير مراقب الحسابات	
العربية 01/01/2021-31/12/2021	
مراقب الحسابات مراقب الحسابات الرأي	
نعم	رأي غير متحفظ
لا	رأي متحفظ
لا	رأي معاكس
لا	عدم إبداء رأي
أساس الرأي	
Ref #1	أساس الرأي غير المتحفظ
Ref #2	مبدأ الاستمرارية
Ref #3	أمور التدقيق الرئيسية
Ref #4	معلومات أخرى
Ref #5	مسؤوليات الإدارة والمسؤولين عن الحوكمة للبيانات المالية
Ref #6	مسؤوليات مراقبي الحسابات حول تدقيق البيانات المالية
Ref #7	تقرير حول المتطلبات القانونية والأمور التنظيمية الأخرى

1 #

أساس الـرأي

لقد أنجزنا تدقيقنا وفقا للمعايير الدولية للتدقيق. يتضمن قسم مسؤوليات مُراقب الحسابات عن تدقيق القوائم المالية الوارد في تقريرنا وصفاً مُستفيضاً لمسؤولياتنا بموجب تلك المعايير. نحن مؤسسة مستقلة عن الشركة وفقاً للميثاق الدولي لأخلاقيات المحاسبين المهنيين (بما في ذلك المعايير الدولية للاستقلالية) الصادر عن مجلس المعايير الأخلاقية الدولية للمحاسبين (ميثاق أخلاقيات المحاسبين)، وكذلك المتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بعملية تدقيقنا للقوائم المالية في سلطنة عُمان، وقد أوفينا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات وميثاق أخلاقيات المحاسبين. وفي اعتقادنا إنّ أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفر أساساً نستند إليه في إبداء رأيّنا.

2 #

عدم اليقين الجوهري المتعلق بمبدأ الإستمرارية

نودُّ لفت العناية إلى الإيضاح 3 من القوائم المالية المُتعلق بتقييم افتراض مبدأ الاستمرارية، حيث أنّ اتفاقية الشركة لشراء الطاقة والمياه المُتعلقة بتوليد الطاقة والمياه التي أبرمتها مع الشركة العُمانية لشراء الطاقة والمياه ش.م.ع.م قد انتهت في 31 ديسمبر 2021.

وقامت الشركة العُمانية لشراء الطاقة ش.م.ع.م في 2 فبراير 2022 بإبلاغ الشركة بتمديد اتفاقية تشغيل محطتي التناضح العكسي لمدة 23 شهراً بطاقة 100% (22.5 مليون جالون في اليوم). وقد تمّ توقيع اتفاقيات تعديل على اتفاقية شراء المياه المُبرمة مع الشركة العُمانية لشراء الطاقة والمياه ش.م.ع.م بشأن محطتي التناضح العكسي في 3 فبراير 2022.

إلا أنّ الشركة استلمت، خلال السنة، تأكيداً رسمياً من الشركة العمانية لشراء الطاقة والمياه ش.م.ع.م من خلال خطاب صادر بتاريخ 21 أكتوبر 2021 يتعلق بإلغاء عملية شراء الشركة للطاقة لسنة 2022. تعمل الشركة العمانية لشراء الطاقة والمياه ش.م.ع.م حالياً على وضع آلية للسوق الفورية التي يُتوقع أن تصبح جاهزة للعمل في سنة 2022. كذلك، وبناءً على التدفقات النقدية المتوقعة لسنة 2022، فإنّ الشركة قد تستفيد من الحصول على تمويل أو تأجيل سداد القرض بحوالي 10 مليون ريال عماني لمواصلة عملياتها، حيث تجري الشركة مناقشات بشأن ذلك مع البنوك التي تتعامل معها.

وبناءً عليه، مع الأخذ في الاعتبار لإلغاء عملية شراء الطاقة لسنة 2022 وعدم اليقين بشأن نتائج السوق الفورية وكذلك تحديات التدفقات النقدية المتوقعة، فإنّ هناك عدم يقين جوهري قد يلقي بظلال الشك حول قدرة الشركة على مواصلة عملياتها طبقاً لمبدأ الإستمرارية، وبالتالي هناك احتمال بأن تكون الشركة غير قادرة على بيع أصولها وتلبية التزاماتها في نطاق النشاط المعتاد. وليس هناك أي تعديل في رأيّنا فيما يتعلق بهذه المسألة.

3 #

مسائل التدقيق الرئيسية

إنّ مسائل التدقيق الرئيسية تمثل تلك المسائل التي كانت، في حكمنا المهني، ذات أهمية أكثر في تدقيقنا للقوائم المالية للفترة الحالية. وقد تمّ تناول هذه المسائل في سياق تدقيقنا للقوائم المالية ككل، وفي تكوين رأيّنا حولها، ونحن لا نُبدي رأياً منفصلاً حول هذه المسائل.

تقييم انخفاض قيمة الممتلكات والآلات والمعدات

الممتلكات والآلات والمعدات كما في 31 ديسمبر 2021 التي تتضمن محطة توليد الطاقة ("محطة الطاقة") ومحطة تحلية مياه البحر تعمل بالتناضح العكسي بطاقة 10 مليون جالون في اليوم ("محطة التحلية - 1") ومحطة تحلية مياه البحر تعمل بالتناضح العكسي بطاقة 12.5 مليون جالون في اليوم ("محطة التحلية - 2") ("محطة التحلية - 1 و محطة التحلية - 2 يُشار إليهما معاً بمحطتي التحلية") يتم إدراجها بقيمة دفترية قدرها 45.23 مليون ريال عماني و 10.4 مليون ريال عماني و 13.8 مليون ريال عماني، على التوالي.

تُعتبر عملية تقدير القيمة القابلة للاسترداد لهاتين المحطتين مسألة تدقيق رئيسية بالنظر الى صعوبة وتعقيد تقدير التقييم وأهمية الأحكام والتقديرات التي استخدمتها الإدارة.

محطة الطاقة

استناداً الى نتائج عملية طلب تقديم العطاءات، (التي بدأت في سنة 2020)، لم تتمكن الشركة من ضمان تمديد اتفاقية شراء الطاقة ("اتفاقية الطاقة") لمحطة الطاقة التابعة لها الى ما بعد ديسمبر 2021. وبناءً عليه، فقد حددت الشركة هذه المسألة كمؤشر على انخفاض قيمة محطة توليد الطاقة ووفقاً لذلك، أقرّت الشركة، خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020، بمبلغ انخفاض في القيمة قدره 17.7 مليون ريال عماني على محطة الطاقة الرئيسية.

في السنة الحالية، استلمت الشركة تأكيداً رسمياً من الشركة العمانية لشراء الطاقة والمياه ش.م.ع.م من خلال خطاب صادر بتاريخ 21 أكتوبر 2021 يتعلق بإلغاء عملية شراء الطاقة لسنة 2022. علماً بأنّ تشغيل هذه فبراير 2022. كذلك، أطلقت الشركة 9 المحطة يخضع حالياً لبعض أحداث القوة القاهرة التي قبلتها الشركة العمانية لشراء الطاقة والمياه ش.م.ع.م. وبناءً عليه، نتج عن ذلك تمديد فترة عقد تشغيل المحطة حتى العمانية لشراء الطاقة والمياه ش.م.ع.م آلية للسوق الفورية التي يُتوقع أن يبدأ العمل بها اعتباراً من فبراير 2022 فصاعداً. وقد شاركت الشركة في الفترة التجريبية وهي على استعداد للمشاركة في السوق الفورية. وبناءً عليه، مع الأخذ في الاعتبار لإلغاء عملية شراء الطاقة لسنة 2022 وعدم اليقين بشأن نتائج السوق الفورية، فقد حددت الشركة هذه المسائل على أنّها مؤشرات على انخفاض القيمة وأجرت تقييماً بذلك. وبناءً عليه، استعانت الإدارة بمؤسسة استشارية دولية مستقلة ذات سمعة طيبة لتقييم وضع سوق الطاقة العماني وتقديم تقدير عن صافي القيمة الدفترية للمحطة الرئيسية. واستناداً الى تقرير الاستشاري، خلصت الإدارة الى أنّه لا حاجة الى الإقرار بانخفاض قيمة إضافي نظراً لأنّ القيمة الدفترية لوحدة توليد النقد (أي في محطة الطاقة) أقل بشكل طفيف من المبلغ القابل للاسترداد.

محطة التحلية - 1 ومحطة التحلية - 2

استنادًا الى نتائج عملية طلب تقديم العطاءات، لم تتمكن الشركة من ضمان تمديد اتفاقية شراء المياه ("اتفاقية المياه") لمحطتي تحلية مياه البحر بالتناضح العكسي التابعتين لها الى ما بعد ديسمبر 2021. وبناءً عليه، فقد حددت الإدارة هذه المسألة كمؤشر على انخفاض قيمة محطتي تحلية مياه البحر بالتناضح العكسي في سنة 2020 وأقرّت بمبلغ انخفاض في القيمة قدره 1.7 مليون ريال عماني على محطة التحلية-1 و 3.1 مليون ريال عماني على محطة التحلية -2 في السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020.

قامت الشركة العمانية لشراء الطاقة والمياه ش.م.ع.م في 02 فبراير 2022 بإبلاغ الشركة أنّه قد تمّ منحها تمديدًا لفترة تشغيل محطة تحلية مياه البحر بالتناضح العكسي لمدة 23 شهرًا (بما في ذلك خيار التمديد لمدة 9 أشهر على ثلاثة فترات كل ثلاثة أشهر على التوالي). وقد انتهت الشركة من إتمام اتفاقيات تعديل على عملية شراء المياه المُبرمة مع الشركة العمانية لشراء الطاقة والمياه ش.م.ع.م، حيث سيتم تنفيذها في فبراير 2022. لذلك، بالنظر إلى الحقائق المذكورة أعلاه، أجرت الإدارة تقييمًا لانخفاض القيمة وقدرت داخليًا المبلغ القابل للاسترداد لمحطتي تحلية مياه البحر بالتناضح العكسي 1 و 2 استنادًا الى احتساب القيمة في الاستخدام، وخلصت إلى أنّه لا حاجة الى الإقرار بانخفاض قيمة إضافي نظرًا لأنّ القيمة الدفترية لوحدة توليد النقد (محطتي تحلية مياه البحر بالتناضح العكسي 1 و 2) أقل بشكل طفيف من قيمتهما القابلة للاسترداد.

رؤنا

لقد قمنا بتنفيذ الإجراءات التالية:

- مراجعة لعملية تقييم مؤشرات انخفاض القيمة وإجراء اختبارات انخفاض القيمة؛
- تقدير التدفقات النقدية المتوقعة لمحطة الطاقة بناء على التدفقات النقدية لسنة 2022 فصاعدًا، حيث قام مستشار خارجي مستقل بحسابها بناءً على معادلات أسعار التعريف التي تصدرها هيئة لائحة الخدمات العامة لأفضل مشارك جديد؛
- التحقق من القيمة في الاستخدام لمحطتي تحلية مياه البحر بالتناضح العكسي لسنتي 2022 و 2023 بناءً على أسعار التعريف المتفق عليها مع الشركة العمانية لشراء الطاقة والمياه ش.م.ع.م وكذلك استنادًا الى خطاب الإسناد الذي أصدرته الشركة العمانية لشراء الطاقة والمياه ش.م.ع.م في 2 فبراير 2022 لتمديد فترة تشغيل محطتي تحلية مياه البحر بالتناضح العكسي لمدة 23 شهرًا. كذلك، بعد سنة 2023، حيث من المتوقع أن يبدأ المنافس الجديد في العمل، فإنّه يبدو من الصعب على الشركة الحصول على فترة تمديد أخرى بأسعار التعريف نفسها. ومن ثمّ، فقد تمّ التحقق من أسعار التعريف بناءً على اقتراح بركاء الخامس لسنوات 2024 حتى سنة 2043.
- تقييم التقديرات والافتراضات التي استخدمتها الإدارة لتحديد المبلغ القابل للاسترداد للأصول، بما في ذلك ما يلي:

- الافتراضات الرئيسية التي اعتمدتها الإدارة للسنوات القادمة (معدل الخصم ومعدل الضريبة وتخصيص المصروفات العامة والعمليات الثابتة وتكاليف الصيانة من خلال مقارنتها مع بيانات السوق والبيانات الداخلية السابقة المُتاحة).
- مدى صحة العملية الحسابية لنموذج التدفقات النقدية المخصومة؛
- الافتراضات المستخدمة لتحديد التدفقات النقدية والقيمة المتبقية بعد الفترة التي تشملها التدفقات النقدية التعاقدية؛
- المطابقة بين البيانات الأصلية المستخدمة في نماذج اختبار انخفاض القيمة وتقييم أسباب انخفاض القيمة المحددة في التوقعات المالية التي وافقت عليها إدارة الشركة؛
- تقييم مدى اكتمال الإفصاح الوارد في القوائم المالية للشركة حول انخفاض القيمة وفقًا لمعيار المحاسبة الدولية رقم 36 "انخفاض قيمة الأصول".

4 #

المعلومات الأخرى الواردة في التقرير السنوي للشركة لسنة 2021

تتحمل الأطراف المكلفة بالحوكمة وإدارة الشركة المسؤولية عن المعلومات الأخرى. تتضمن المعلومات الأخرى الواردة ضمن التقرير السنوي للشركة تقرير رئيس مجلس الإدارة وتقرير حوكمة الشركة وتقرير مناقشة وتحليل الإدارة المُدرجة، ولكنها لا تشمل القوائم المالية وتقرير مراقب الحسابات حولها.

إنّ رأينا حول القوائم المالية لا يشمل المعلومات أخرى، ونحن لا نقدم خلاصة من أي نوع بشأن أي ضمانات حولها.

فيما يتعلق بتدقيقنا للقوائم المالية، تتمثل مسؤوليتنا في قراءة المعلومات الأخرى والتحقق، أثناء قراءتنا، مما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متناسقة بشكل جوهري مع القوائم المالية أو المعرفة التي حصلنا عليها في عملية التدقيق، أو تبدو بشكل آخر أنها تحتوي على أخطاء جوهريّة. وإن خُصنا، استنادا الى العمل الذي أنجزناه، الى أنّ هناك خطأ جوهريًا في هذه المعلومات الأخرى، فنحن مُطالبون بذكر ذلك في تقريرنا. وليس لدينا ما نذكره في هذا الشأن.

5 #

مسؤوليات الإدارة والأطراف المكلفة بالحوكمة عن القوائم المالية

إنّ إدارة الشركة مسؤولة عن إعداد القوائم المالية وعرضها بصورة عادلة طبقا لمعايير التقارير المالية الدولية ومتطلبات الإفصاح المعنية الصادرة عن الهيئة العامة لسوق المال والأحكام المُنطبقة من قانون لوائح الشركات التجارية السارية في سلطنة عُمان، وعن أنظمة الرقابة التي تعتبرها الإدارة ضرورية لإعداد قوائم مالية خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء كانت ناشئة عن غش أو خطأ.

عند إعداد القوائم المالية، تكون الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة الشركة على مواصلة عملياتها طبقا لمبدأ الاستمرارية، والإفصاح، بحسب الاقتضاء، عن المسائل المتعلقة بمبدأ الاستمرارية واستخدام أساس مبدأ الاستمرارية للمحاسبة ما لم تكن الإدارة تعتزم تصفية الشركة أو وقف العمليات، أو أنّه لا يوجد لديها بديل واقعي غير القيام بذلك.

تمت الموافقة على القوائم المالية السنوية من قبل مجلس الإدارة في 21 Feb 2022

مسؤولية مراقب الحسابات عن تدقيق القوائم المالية

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول عما إذا كانت القوائم المالية ككل خالية من أي أخطاء جوهرية، سواء كانت ناشئة عن غش أو خطأ، وعن إصدار تقرير مراقب الحسابات الذي يتضمن رأينا. علمًا بأنّ التأكيد المعقول يمثل تأكيداً على مستوى عالٍ من الضمان، ولكنه لا يمثل ضماناً بأنّ عملية التدقيق التي تتم وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق ستُمكن دائماً من كشف الأخطاء الجوهرية عند وجودها. حيث يمكن للأخطاء أن تنشأ عن الغش أو الخطأ، وهي تُعتبر جوهرية إذا كان يُتوقع منها بشكل معقول أن تؤثر، فردياً أو كلياً، على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون استناداً إلى هذه القوائم المالية.

كجزء من عملية التدقيق التي نُجريها وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، فإننا نستخدم تقديرات مهنية ونمارس الشك المهني في جميع مراحل التدقيق. ونقوم أيضاً بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية، سواء كانت ناشئة عن غش أو عن خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق التي تستجيب لتلك المخاطر، مع الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتوفر أساساً نستند إليه في إبداء رأينا. إنّ خطر عدم الكشف عن الأخطاء الجوهرية الناتجة عن الغش هو أعلى من خطر عدم الكشف عن الأخطاء الناتجة عن الخطأ، نظراً لأن الغش قد ينطوي على التواطؤ أو التزوير أو الحذف المُتعمد أو التحريف أو تجاوز أنظمة الرقابة الداخلية.

- التوصل إلى فهم أنظمة الرقابة الداخلية ذات الصلة بالتدقيق لأجل تصميم إجراءات التدقيق المناسبة حسب الظروف، ولكن ليس لغرض إبداء رأي حول نجاعة أنظمة الرقابة الداخلية للشركة.

- تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المُستخدمة ومعقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات التابعة التي قامت بها الإدارة.

- صياغة خلاصة حول مدى ملائمة استخدام الإدارة لأساس مبدأ الاستمرارية للمحاسبة، وما إذا كان هناك، استناداً إلى أدلة التدقيق التي حصلنا عليها، عدم يقين جوهري يتعلق بالأحداث أو الظروف ومن شأنه أن يُلقي بظلال شك كبيرة حول قدرة الشركة على مواصلة عملياتها طبقاً لمبدأ الإستمرارية. وإن خُصنا إلى وجود عدم يقين جوهري، فنحن مطالبون بلفت العناية في تقرير تدقيقنا إلى الإفصاحات ذات الصلة الواردة في القوائم المالية، أو تعديل رأينا إن كانت هذه الإفصاحات غير كافية. إن خلاصتنا تستند إلى أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير تدقيقنا. ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تجعل الشركة تتوقف عن مواصلة عملياتها طبقاً لمبدأ الاستمرارية.

- تقييم العرض الشامل للقوائم المالية وهيكلها ومحتواها، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت القوائم المالية تُظهرُ التعاملات والأحداث الكامنة على نحو يُحقق العرض بطريقة عادلة.

نحن نتواصل مع الأطراف المكلفة بالحوكمة فيما يتعلق بالنطاق المُخطط للتدقيق وتوقيته، ونتائج التدقيق الرئيسية، من ضمن مسائل أخرى، بما في ذلك أي نقص هام في الرقابة الداخلية نُحدده أثناء عملية تدقيقنا.

كما نقدم إقراراً إلى الأطراف المكلفة بالحوكمة بأننا قد امتثلنا للمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بشأن الاستقلالية، ونُبلغها بكافة العلاقات والمسائل الأخرى التي يُعتقدُ بشكل معقول أنها تؤثر على استقلاليتنا، وكذلك الضمانات ذات الصلة حيثما كان ذلك ينطبق.

من ضمن المسائل التي نُبلغها إلى الأطراف المكلفة بالحوكمة، فإننا نُحدد تلك المسائل التي كانت ذات أهمية أكثر في تدقيق القوائم المالية للفترة الحالية، وتمثل بالتالي مسائل تدقيق رئيسية. ونقدم وصفاً لهذه المسائل في تقرير تدقيقها، وذلك ما لم يكن هناك قانون أو لائحة تمنع الإفصاح العلني عن هذه المسألة أو، في حالات نادرة للغاية، عندما نُقرر أنّ مسألة ما لا ينبغي أن تُدرج في تقريرنا نظراً لأنه من المتوقع بشكل معقول أنّ الآثار السلبية المترتبة عن ذلك ستفوق فوائد المصلحة العامة لهذا الإفصاح.

تقرير عن المتطلبات القانونية والرقابية الأخرى

نُفيدُ بأنّ القوائم المالية للشركة، باستثناء المسائل المفصّل عنها في الإيضاح 4/ب، كما في وللسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021 ثلبي، من كافة النواحي الجوهرية، الأحكام المُنطبقة من قانون ولوائح الشركات التجارية السارية في سلطنة عُمان وقواعد وشروط الإفصاح الصادرة عن الهيئة العامة لسوق المال.

Audited/ تقرير مراقب الحسابات	
العربية 01/01/2021-31/12/2021	
مراقب الحسابات	
إيضاح تفاصيل مراقب الحسابات	
اسم مراقب الحسابات الموقع على التقرير	ببين كاوير
اسم مكتب مراقب الحسابات	BDO LLC